

مشروع النص بشأن الموارد الوراثية والمعرف التقليدية المرتبطة بها:

ملخص تنفيذي

أساس عدم كشف الموضع عن المعلومات المطلوبة.

الأهداف

يهدف الصك المتواخي في نص مشروع الصك القانوني الدولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعرف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية (مشروع النص) إلى تعزيز فعالية نظام البراءات وشفافيتها وجودته فيما يخص الموارد الوراثية والمعرف التقليدية المرتبطة بها، ومنع منح البراءات عن خطأ لحماية اختراعات ليست جديدة أو لا تتطوّر على نشاط ابتکاري فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعرف التقليدية المرتبطة بها.

أنظمة المعلومات

يقترح مشروع النص إنشاء أنظمة معلومات (مثل قواعد البيانات) بشأن الموارد الوراثية والمعرف التقليدية المرتبطة بها، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنين. وستكون أنظمة المعلومات متاحة لمكاتب البراءات لأغراض البحث في طلبات البراءات وفحصها.

آلية الاستعراض

ينص مشروع النص على استعراض ضمئي للصك للسماح باستعراض بعض المسائل في موعد لا يتجاوز أربع سنوات بعد دخوله حيز النفاذ. وتشمل تلك المسائل إمكانية تمديد شرط الكشف ليشمل مجالات أخرى من مجالات الملكية الفكرية والمشتقات، وقضايا أخرى تظهر من جراء التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتكون وجيهة لتطبيق الصك.

معلومات أخرى

يتسع تعريفاً الموارد الوراثية والمواد الوراثية في هذا الصك مع التعريفين الواردين في اتفاقية التنوع البيولوجي. وينص النص على أن هذا الصك ينبغي أن ينفذ على نحو يكفل الدعم المتبادل مع الاتفاques الدوليات الأخرى الوجيهة.

شرط الكشف الإلزامي عن البراءات

ينص مشروع النص على شرط إلزامي للكشف عن البراءات - وسيطلب ذلك من مودعي طلبات البراءات الكشف عن بلد منشأ الموارد الوراثية وأو الشعب الأصلي الذي وزد المعرف التقليدية المرتبطة بها أو الجماعة المحلية التي وزرتها إذا كانت الاختراعات المطالب بحمايتها "تستند بشكل [جوهري/مباشر]" إلى الموارد الوراثية وأو المعرف التقليدية المرتبطة بها. وإذا كانت تلك المعلومات غير معروفة، فينبغي الكشف عن مصدر تلك الموارد أو المعرف التقليدية. وإذا لم تكن أي من تلك المعلومات معروفة، فينبغي أن يُشرط من مودع طلب البراءة الإعلان عن ذلك. وينبغي أن تقدم مكاتب البراءات إرشادات معينة، على الرغم من أنها لن تكون ملزمة بالتحقق من صحة الكشف.

العقوبات والجزاءات

يخضع عدم الامتثال لشرط الكشف الإلزامي المذكور لتدابير مناسبة وفعالة ومتناسبة، وفقاً للقانون الوطني، ولو أنه ستتاح لمودعي طلبات البراءات فرصة استدراره عدم الكشف عن المعلومات المطلوبة. ولا يجوز إلغاء براءة أو إبطال قابليتها للنفاذ إلا في حال وجود نية للتحايل على شرط الكشف. وبغض النظر عن الاحتياط، لا ينبغي لأي طرف متعاقد إلغاء براءة أو إبطال قابليتها للنفاذ فقط على

من إعداد شعبة المعارف التقليدية التابعة لليبيو